Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 283 أغسطس 2006، رجب - شعبان 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

قلوبنا مع الابطال الذي أعادوا أمجاد الامة وصمدوا بوجه العدوان وحذار من الانخراط في مشاريع المحتلين

تحية للمقاومة الاسلامية الباسلة التي كسرت عنفوان العدو، وكشفت عورات الانظمة العربية الخانعة. المجد لأولئك النفر القليلي العدة والعدد، الذين يواجهون العدو دفاعا عن الوطن والشعب، وعن القابعين في زنزانات التعذيب الصهيونية. انهم بدمائهم يكتبون تاريخا جديدا لهذه الأمة التي تحكم فيها الديكتاتوريون الذين يتقنون فنون القمع والتعذيب من جهة، ويجيدون وسائل الانحناء واساليب الخنوع امام زعماء الغرب، خصوصا الامريكيين منهم.

ان ما يجري في لبنان ليس صراعا دمويا بين جنود "حزب الله" وقوات الاحتلال الصهيونية فحسب، بل هو صراع قيم ومباديء وأخلاق. فشتان ما بين اولئك الابطال الذين كسروا شوكة العدو الغاصب، والعناصر التي تمارس القتل على الهوية في العراق، وتعلن حربا طائفية شعواء لا حدود للارهاب والقتل فيها. المقاتلون في لبنان رفعوا رأس الامة بعد عقود من الانحناء واليأس، وأثبتوا للعالم ان المؤمنين الحقيقيين لا يخشون الظلم والطغيان، ولا يولون الدبر عندما يواجهون قوى البغي والظلم والعدوان، بل يصمدون في مواقعهم حتى يفوزوا بإحدى الحسنيين. نتعلم منهم فن الوقوف والصمود امام بطش الاعداء، وكيف نجعل الاسلام فينا مصدر عزة وكرامة وأنفة وشموخ، فلا نلوذ بالفرار عندما يزحف الظلم والجور. النظام الصهيوني، كما هي الانظمة الحاكمة في بلداننا، مدعوم من جانب الولايات المتحدة الامريكية، فذلك ليس سرا وليس جديدا. ولكن هذا الدعم لم يمنع الذين امتحن الله قلوبهم للايمان من الإقدام، لعلمهم ان الإحجام عن طلب الحق أمر لا يقره الدين، وان مسايرة الظالمين لا مكان له في تعليمات الاسلام وسيرة الأنبياء والأئمة عليهم السلام.

نحن اليوم أمام مدرسة تثقيفية في القيم والأخلاق المرتبطة بالحفاظ على الوجود والحقوق معا. فاذا كان الوجود مهددا، فلا معنى للصمت ومجاراة الظالمين والمحتلين. يعلم أبطال المقاومة الاسلامية ان قوات الاحتلال الصهيونية، تهدف لتغيير الوجود البشري في المنطقة، وانها تهدد امن لبنان وفلسطين معا، وتسعى لفرض ثقافة الخنوع والاستسلام في نفوس العرب والمسلمين، لما تمتلكه من قوة عسكرية مدعومة بالقوة الامريكية. البعض قد يقول ان المقاومة الاسلامية اختارت الوقت غير المناسب لما قامت به، وانها لا تواجه التحالف الصهيوني الامريكي فحسب، بل ان الانظمة العربية هي الاخرى تقف في خندق العدو ايضا. يقولون ايضا ان قيادة المقاومة قامت بمغامرة خطيرة وجرت المنطقة الى صراع غير متكافيء مع العدو، وانها لم تستشر هذا الطرف او ذاك، وان الحكمة كانت تقتضي منها الانتظار، والانحناء امام العاصفة. ولكن تلك المقاومة تشعر انها اكبر من كل هذه الوجودات الكارتونية التي تحسن فنون القمع ضد الشعوب، وانها أبعد أفقا من الذين يخنقون مشاعر الناس وتطلعاتهم للحرية والصمود، وأقوى موقفا من اولئك "المثقفين" الذين سخروا أقلامهم لمدح السلطان في مقابل حظوة وعطاء زائلين، و "علماء البلاط" الذين يصدرون الفتاوى المزورة لتمجيد الطغاة والمستبدين، ويصمتون عندما تقع الاعتداءات على الابرياء. السجون تكتظ بالابرياء في عواصمنا العربية، المطالبين بالحقوق والساعين للحفاظ على الوجود، ولكنهم في عالم النسيان. المقاومة ا لاسلامية أبت ان تتخلى عن سجنائها القابعين في زنزانات العدو، واعتبرت ان السكوت على ذلك سيشجع قوات الاحتلال على المزيد من التمادي والعدوان. انها تعلم ان النظام القائم على أساس احتلال أراضي الآخرين لن

التتمة صفحة (8)

* أوقفت السلطات الكويتية عند الحدود البرية مع السعودية الأمين العام لحركة حق، الإستاذ حسن المشيمع وطلبت منه الرجوع إلى بلده مرة أخرى بسبب وجود أمر بمنعه من الدخول للكويت بطلب من السلطات البحرينية. الطلب، حسب ما قاله المسؤولون الكويتيون، تم تقديمه في شهر ديسمبر 2005. وكان المشيمع بمعية الإستاذ عبدالوهاب حسين في زيارة للكويت للاطلاع على الإنتخابات النيابية . يأتي هذا المنع الجديد بعد أن أعلن الإستاذ حسن المشيمع إنشاء حركة حق، وهذا يؤكد إستمرار سياسة العائلة الخليفة في محاصرة النشطاء أمنيا .

* داهمت قوات الشغب من المرتزقة ، مسيرة تضامنية مع الشعب اللبناني وتأييدا لحزب الله قرب السفارة الإمريكية ، وقد إستخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي .

* وافق الكونجرس الأمريكي على صفقة بيع صواريخ مضادة للدبابات لحكومة البحرين بقيمة 42$ مليون دولار ، وتحتوي الصفقة على 180 صاروخا ، و60 منصة إطلاق ، ومعدات مساعدة وقطع غيار وتدريب. وصفت هذه الصفقة على أنها مساعدة لتطوير القوة الدفاعية للبحرين بحيث لا تؤثر على عملية التوازن في الشرق الأوسط . ويرى البعض أن حكومة آل خليفة تنفق الاموال الطائلة في عملية التسلح وسط إنتشار الفقر بين المواطنين ووصول نسبة الفقر إلى أكثر من نصف الشعب تحت خط الفقر

* نظمت لجنة اهالي المعتقلين في سجون آل خليفة مسيرة للمطالبة بالافراج عن المعتقلين الذين يرزحون بالسجون ، مجسدين الصمود والثبات مقدمين نموذجا للتضحية وسط هرولة المهرولين وإزدياد المسايرين للحكومة .

* قبل نهاية دورة مجلس الشيخ حمد، أقر المجلس أشد القوانين إستبدادا وإنتهاكا لحقوق الإنسان ، فقد صادق المجلس على قانون التجمعات، وقانون الإرهاب، وقبلهما قانون الجمعيات. وضمت هذه القوانين نصوصا بعقوبة الإعدام والسجن المؤبد وعقوبات مشدده لكل من يحاول أن يتحرك خارج إطار النظام وقوانينه .
وقد أصدرت منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين في جنيف والمقرر الخاص المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، مارتن شينين، بيانات تدين إصدار هذه القوانين وإعتبارها قوانين تعسفية تصادر حرية الإنسان وتنتهك الحقوق الإساسية له ، كما ناشدت هذه المنظمات الشيخ حمد بعدم المصادقة عليهم .

خبير في حقوق الإنسان يدعو البحرين لتعديل مشروع قانون مكافحة الإرهاب ليتوافق مع قواعد حقوق الإنسان

2006/7/25: طالب المقرر الخاص المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، مارتن شينين، الحكومة البحرينية على تعديل مشروع قانون مكافحة الإرهاب، معربا عن قلقه من أن القانون قد يضر بحقوق الإنسان في البلاد خصوصا وأن البحرين عضو في مجلس حقوق الإنسان الجديد.

وسيرفع مشروع القانون للتصديق عليه من قبل ملك البحرين قبل أن يصبح قانونا نافذا، إلا أن المقرر الخاص طالب الهيئات التشريعية والتنفيذية على "إعادة النظر" في القانون.

وقال شينين "إنه يدرك تماما أنه وفي الوقت الذي يجب أن تحمي فيه الدول حقوق الإنسان يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا التدابير الرامية لمكافحة الإرهاب، لذا أحث الهيئات التشريعية والتنفيذية على إدخال تعديلات على هذا المشروع ليتماشى مع قانون حقوق الإنسان".

وكان المقرر الخاص قد كتب للحكومة البحرينية في آذار/مارس الماضي وأيضا هذا الشهر عن بعض الجوانب المثيرة للقلق في مشروع القانون.

ولخص شينين الجوانب المقلقة في أربع نقاط الأولى هي أن تعريف الإرهاب الوارد في مشروع القانون غير محدود وواسع، وينافي التعريف الوارد العديد من معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان.

والنقطة الثانية هي القيود المفروضة على حرية التجمع حيث ستؤدي إلى تجريم التظاهرات السلمية التي تقوم بها المنظمات المدنية.

أما النقطة الثالثة فهي القيود المفروضة على حرية التعبير والنقطة الرابعة هي أن حق المثول للإجراءات القضائية لن يكون مكفولا بسبب الصلاحيات المطلقة الممنوحة للمدعي العام فيما يتعلق بالاعتقال دون الرجوع إلى القضاء.

والجدير بالذكر أن مقرري الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هم خبراء مستقلون ولا يتقاضون أجرا ويقوم مجلس حقوق الإنسان بتوكيل المهام لهم

اللجنة الدولية للحقوقيين في جنيف تعتبر قانون الإرهاب

ضمت اللجنة الدولية للحقوقيين في جنيف صوتها مع منظمة العفو الدولية مطالبة السلطات البحرينية بإعادة النظر في القانون، مشيرة إلى الملاحظات التي تطرقت إليها العفو الدولية معتبرة القانون خارقا لمبادئ العدالة الواجب توافرها حين التعامل في قضايا تمس حقوق الإنسان الأساسية.

وقالت اللجنة الدولية للحقوقيين إن القانون يمنح النيابة العامة احتجاز الأشخاص لمدة 90 يوما من دون الحاجة إلى أن تقدم دليلاً على مشروعية الاحتجاز، وان مثل هذا الأمر يتعارض مع العدالة ومع المواثيق الدولية. وأشارت اللجنة إلى أن القانون يفسح لمؤسسات الدولة أن تسيء معاملة المواطنين، وان تسحب اعترافات تحت الإكراه من دون وجود لمراقبة مستقلة على كل ذلك، وذلك لان القانون يعطي الصلاحية لانتهاك حقوق الأشخاص على أساس الشك في نواياهم

وناشدت اللجنة الدولية للحقوقيين في جنيف ملك البحرين ''عدم المصادقة على قانون الإرهاب لما يسببه من ضرر على حقوق الإنسان''.
ورأت اللجنة في بيانها أن ''القانون فضفاض وغامض في تعريفه للإرهاب وعدد من الجرائم الأخرى المرتبطة به، بما في ذلك ترويج واعتماد الإرهاب''، معتبرا أن '' هذا النوع من القوانين (...) تخنق الشرعية السياسية والاجتماعية المعارضة''.

وأبدت اللجنة الدولية للحقوقيين في ختام بيانها ''قلقها إزاء المواد الأساسية في القانون، مثل التعريف الفضفاض للإرهاب، وكذلك الإفراط في السلطات غير القضائية من اعتقال واحتجاز من دون معالجة''.

منظمة العفو الدولية دعو الملك لعدم المصادقة على قانون

دعت منظمة العفو الدولية حكومة آل خليفة إلى '' إعادة النظر في القانون، كونه يقوض حماية حقوق الإنسان في البلاد''، مطالبة في الوقت ذاته الملك بـ ''عدم المصادقة على القانون وإعادته من جديد''.
وفي معرض انتقادات المنظمة للقانون، اعتبرت أن ''بعض مواد تعريف الإرهاب ليست بالدقة الكافية، مما يقوض مبدأ الشرعية على أساس أن القانون الجنائي يصاغ بما يكفي من الوضوح والدقة ليسمح للأفراد معرفة ماهية الجريمة والمخاطر التي تجرم الممارسة السلمية لحرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات''.
وأشارت المنظمة إلى ''المادة (1) والتي يعتبر فيها (تهديد الوحدة الوطنية) ضمن الأهداف المحظورة كعمل إرهابي''، مضيفة أن ''المادة (6) ليست وافية (...)، ما قد يعني أن أي منظمة سياسية تعارض الدستور البحريني ستكون إرهابية''.

وتابعت منظمة العفو الدولية في بيانها '' القانون وضع قيودا على الأنشطة السياسية المعارضة وحتى المدافعين عن حقوق الإنسان، ولم يوفر ما يكفي من الحماية ضد التربص بدافع سياسي، وبالتالي تعرضه لخطر الاتهامات والمحاكمات''.

وأوضحت أنه ''في ضوء اتساع تعريف الإرهاب بالقانون، فإن نص المادة (11) يقيد حق حرية التعبير الذي يكفله القانون الدولي، بما في ذلك حرية طلب المعلومات وتلقيها ونقلها بكل أنواعها''، مضيفة أن ''القانون يمنح المدعي العام التقدير المفرط، ويزيد من خطر التعذيب أو سوء المعاملة''.
ونوّهت إلى أن ''المادة 27 تسمح باحتجاز شامل من قبل المسؤول من دون مراجعة قضائية، (...) المدعي العام ليس هيئة قضائية''.
واسترسلت المنظمة في انتقاد العديد من المواد والنصوص الواردة في القانون كالمادة (3) و (27) و (28).

الحرية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية والعربية
أهالي المعتقلين في البحرين يشاركون في جميع فعاليات التضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني

قضية المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين في السجون الإسرائيلية هي الشرارة التي أشعلت حرب الدمار التي تقوم بها إسرائيل على لبنان والأراضي المحتلة. فالشعبين الفلسطيني واللبناني لم يقبلوا بالسكوت عن استمرار اعتقال أبنائهم في السجون الإسرائيلية، ولذلك قام بعضهم باختطاف الجنود الثلاثة، فاستغلت إسرائيل ذلك لإشعال الحرب وقتل الأبرياء واعتقال المزيد. ولكن ذلك لن يكون سببا للتنازل عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

وفي البحرين تم يوم الجمعة الماضي، 21 يوليو، ضرب واعتقال ستة من المواطنين الذين شاركوا في مسيرات التضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني بالقرب من السفارة الأمريكية، ورغم إطلاق سراحهم مؤقتا خوفا من التداعيات السياسية والأمنية، إلا أن قضاياهم تم تحويلها إلى المحكمة الكبرى ليواجهوا أحكاما بالسجن ربما تزيد عن ثلاث اعوام، وبذلك سوف يتم ضمهم إلى حوالي ستين من المعتقلين الذين يقبعون في سجون البحرين ويتعرضون لمحاكمات غير عادلة لسبب رئيسي: وهو المشاركة في مسيرات واحتجاجات للمطالبة بإطلاق سراح إخوان لهم في السجون.

إن المعتقلين ظلما هم أصحاب حق علينا، ويجب إنصافهم والتضامن معهم، سواء كانوا في السجون الإسرائيلية أو البحرين أو أي مكان في العالم. وان الكيان الإسرائيلي قد استطاع أن يفعل ما فعل في لبنان وفلسطين بسبب قيام الحكومات العربية بتقييد حريات شعوبها وحرمانهم من التعبير عن آرائهم حتى عبر وسائل الاحتجاج السلمي.

إننا أهالي المعتقلين في البحرين، ندرك معاناة أهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية وشعورهم بالغبن والظلم ، ونشهد بأسى فظاعة القتل والتدمير الذي تقوم به إسرائيل، ولذا فإننا نتضامن بكل ما نستطيع مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، وقد قررنا المشاركة في جميع الفعاليات التضامنية التي ستتم في البحرين، وسنتبنى قضية أي مواطن يتم اعتقاله أو الاعتداء عليه في هذه الفعاليات، وسنرفع شعارات المطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي و إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين جنبا إلى جنب مع صور أبنائنا وشعارات المطالبة بإطلاق سراحهم.

وستقوم لجنة أهالي المعتقلين في البحرين بالتنسيق مع القائمين على أية فعالية قادمة للتضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني وذلك في سبيل التركيز على قضية المعتقلين والمطالبة بإطلاق سراحهم. وتطالب اللجنة المنظمات والشعوب في البلاد العربية والإسلامية والمدافعين عن الحريات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بأن يتضامنوا مع قضايا المعتقلين في السجون الإسرائيلية وسجون البلدان العربية، والمطالبة بإطلاق الحريات في هذه البلدان لان كبتها وتقييدها هو السبب لاستمرار العنف والحروب في هذه المنطقة.

...لا للاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة على الشعبين الفلسطيني واللبناني
...نعم لإطلاق حريات التعبير والاحتجاج السلمي في البلاد العربية
...والحرية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية وسجون البحرين

لجنة أهالي المعتقلين في البحرين
26 يوليو 2006

مرتزقة آل خليفة: على طريق الصهانينة

قضية عباس عبدعلي:
تواطؤ التحقيقات والنيابة لاعتقال الضحية والتستر على الجناة
الخادمة الفلبينية تتعرض للاعتداء والضغط وتشويه السمعة والاعتقال التعسفي وربما الإبعاد

22 يوليو 2006

تقدم مركز البحرين لحقوق الإنسان بشكوى لدى الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة تتعلق بقضية الاعتداء على الموظف بوزارة الداخلية عباس عبدعلي بتاريخ 6 يوليو الجاري. وقد قدم المركز أدلة قد تكشف عن تواطؤ أجهزة الأمن والقضاء في تحويل القضية من دعوى اعتداء على السلامة الجسدية قد تصل إلى جريمة الشروع في القتل عن ترصد، إلى قضية ضد الضحية تتهمه بتقديم معلومات تفصيلية غير صحيحة عن الواقعة، وتم بناء على ذلك حبس الضحية لمدة ثمانية أيام تعرض فيها للضغوط وسوء المعاملة لتقديم اعترافات تتطابق مع ما أعلن عنه رئيس التحقيقات قبل استكمال تحقيقات النيابة.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان لا يستطيع التحقق من الوقائع التي سترد في هذا التقرير، وخصوصا المتعلقة بالوقائع التي سبقت الاعتداء أو مكان وقوع الاعتداء، ولكن المركز قلق جدا من التركيز على تلك التفاصيل لمعاقبة الضحية والتستر على الجناة، بالرغم من إقرار التحقيقات والنيابة بوقوع الاعتداء ومعرفتهما لمعلومات مهمة عن الجناة. وقد طلب المركز من الأمم المتحدة معالجة قضية عباس عبدعلي ودراسة نتائجها باعتبارها نموذج يبين الخلل في إجراءات تطبيق القوانين والعدالة، وسوء استغلال السلطة في البحرين. كما قدم المركز نماذج من شكاوى لضحايا تعذيب من حقبة أمن الدولة ضد مسؤولين حاليين في أجهزة الأمن والنيابة والمحاكم، وعلاقة بعض أولئك المتهمين بقضية عباس عبد علي. وقد ابلغ مسؤولون بالأمم المتحدة مركز البحرين لحقوق الإنسان، بأنهم يدرسون القضية، وان إجراءاتهم سيتم الشروع فيها بعد انتهاء إجراءات القضاء البحريني.

لقد أثبتت التقارير الطبية والصور الفوتوغرافية وتصريحات المسؤولين ونتائج التحقيقات بأن عباس عبدعلي قد تعرض فعلا لاعتداء على سلامته البدنية، مما أدى إلى جروح عميقة متعددة في الرأس والوجه. وكان كلا من رئيس التحقيقات الجنائية ومدير التحقيقات قد تولوا بأنفسهم في مؤتمر صحفي محاولة إثبات بان الاعتداء على عباس قد تم في قرية جو وليس في قرية العكر "كما يقول الضحية"، وأكدوا ان المعتدين لم يكونوا ملثمين، وانهم من قرية جو (وهي قرية معزولة صغيرة جدا من السهل الكشف فيها عن المتورطين في مثل هذا الحادث). ولكن بدلا من التركيز على الجريمة الأصلية والكشف عن الجناة بعد توفر كل تلك الدلائل، ركز قسم التحقيقات الجنائية جهوده لدى وسائل الإعلام لإثبات بان ابعاد الجريمة أخلاقية وليست سياسية، واستعانوا في ذلك بإفادة خادمة فلبينية تعمل في قرية جو تم عرضها أمام المؤتمر الصحافي.

ووفقا لشهادة الخادمة التي اعتمد عليها بشكل رئيسي كل من قسم التحقيقات والنيابة ، فإنها أقرت أمام الصحافة - وهي ترتعد خوفا- بعلاقة عادية مع عباس وإنها خرجت معه في تلك الليلة لمجرد قضاء بعض الوقت. ولكنها أفادت في نفس الوقت بأنه وعند عودتهما تمت ملاحقتهما من قبل عدة سيارات بين قرية "عسكر" وقرية "جو"، ثم قام حوالي عشرين شخصا بضربهما، وإنها تستطيع التعرف على وجوه الأشخاص الذين قاموا بالاعتداء حيث كانت وجوههم مكشوفة. وقالت بان كفيلها جاء وأخذها منهم ثم اعتدى هو عليها بالضرب، وفي المنزل اعتدت عليها زوجة الكفيل أيضا. وان كفيلها قد أخذها للشرطة في صباح نفس اليوم، وإنها ظلت في المعتقل لمدة خمسة أيام، وان هناك ترتيبات لإبعادها من البلاد بشكل عاجل.

ويتبين التواطؤ والتستر في هذه القضية في إن أي من أجهزة الأمن أو النيابة لم يطلب الاستماع إلى أقوال كفيل الخادمة سواء كمشتبه به في الاعتداء على عباس أو كشاهد، وذلك رغم تواجده في مسرح الجريمة ومعرفته بالجناة وفقا لسياق شهادة الخادمة. علما بأن الكفيل المذكور وربما بعض من قاموا بالاعتداء، ينتمون إلى عائلة ينتمي لها ايضا أفراد متهمين في قضايا تعذيب سابقة، وضباط أمن ذوي صلة بالتحقيق في قضية موسى عبدعلي الذي تم اختطافه والاعتداء عليه العام الماضي. أما عن بقية الجناة في قضية عباس فقد اكتفت النيابة العامة بقول قسم التحقيقات بأنهم لم يتعرفوا عليهم(!). وبدلا من كشف الجناة قام وكيل النيابة بالتحقيق مع الضحية بتهمة إعطاء معلومات غير صحيحة عن مكان ضربه وعلاقته بالخادمة، و أمر بحبسه لمدة اسبوع تعرض فيها للضغوط وسوء المعاملة والتشهير في الصحافة من قبل وكيل النيابة نفسه. وقد تم نقل الضحية المحبوس إلى المستشفى أثناء تحقيق النيابة. ورغم كل ذلك ظل ضحية الاعتداء مصرا على إن الاعتداء حصل في قرية العكر وانه لا يعرف أي شيء عن تلك الخادمة، وقد أعلن وكيل النيابة بان "المتهم" أخفى بعض المعلومات لعدم كشف علاقتة بالخادمة أمام عائلته(!). ورغم عدم توجيه اية تهمة تتعلق بجرائم الآداب للضحية أو الخادمة، إلا انه قد تم التشهير بهما من قبل رئيس قسم التحقيقات ووكيل النيابة وتم نشر صورتيهما في الصحف على طريقة صور المجرمين المتهمين بجرائم أخلاقية.

ومن غرائب هذه القضية، أن الخادمة قد شهدت بوجود شخص رابع معهم في السيارة، مما يتناقض مع أقوال الشاهد الآخر الذي نفى ذلك، ولم تبذل التحقيقات أو النيابة أي جهد للتعرف على هوية الشخص الرابع أو اخذ شهادته. كما إن الخادمة في إفادتها المفصلة الأولى لقسم التحقيقات كانت تدعي بأنها الشخص الذي هي على علاقة به اسمه محمد وقد عرفت اسمه من هويته الشخصية، وانه هو الذي تعرض للاعتداء. أما في النيابة فقد قالت بأنها تعرفت عليه منذ البداية باسم عباس (!). كما إن وكيل النيابة لم يطلب بنفسه ان تتعرف الشاهدة مباشرة على عباس، و إنما اكتفى بشهادة مكتوبة من شرطية قالت بأن الخادمة تعرفت على صورته (!). كما لم تحتوي أوراق القضية على تقرير الطبيب الشرعي عن نوعية إصابات عباس و إذا كانت تنطبق على قصة الخادمة، رغم صدور قرار من النيابة بذلك.

وإذا كان الضحية قد تم سجنه وتقديمه للمحاكمة بتهمة تقديم تفاصيل غير صحيحة (لحماية حياته العائلية كما جاء في أوراق النيابة)، فان تصريحات رئيس التحقيقات الجنائية في الصحافة كانت حافلة بالتضارب. فالتناقضات واضحة بين تصريحاته وبين أقوال الشهود التي يفترض انه اعتمد عليها. كما انه غير أقواله بشكل واضح فيما يتعلق بوقت الاعتداء، وكذلك وقت مجيء كفيل الخادمة إلى مسرح الجريمة وطريقة اصطحابه لها، بما يتعارض تماما مع إفادة الخادمة والتي يفترض بأنها الشاهدة الوحيدة بشأن حادثة الاعتداء. كما أن رئيس التحقيقات هدد في تصريحه وبشكل علني بإنزال العقاب بزميل عباس – الذي يعمل بوزارة الداخلية- بصفته شريك في مخالفة أخلاقية، وكان نتيجة ذلك ان أدلى بأقواله ضد زميله، ولا تتضمن هذه الشهادة وقائع الاعتداء التي أقر الشاهد بأنه لم يحضرها.

أما القاضي الذي تم جلب الضحية أمامه كمتهم، فانه لم يستجب لطلب المحامي بتقديم شهود القضية الرئيسين أمام المحكمة، ولا للطلب بمنع إبعاد الخادمة من البلاد خصوصا إنها شاهد رئيسي في القضية. وقد تم إطلاق سراح الضحية بكفالة وهو لا يدري هل هو مجرم أم ضحية.

التتمة صفحة 5

قضية عباس عبدالنبي

تتمة صفحة 4

تفاصيل القضية

في ساعة مبكرة من يوم الخميس 6 يوليو الجاري، تم إدخال المواطن عباس عبدعلي إلى المستشفى العسكري. ووفقا لتقرير المستشفى، فان عباس قد ادخل المستشفى الساعة 5:10 صباحا، وتم معالجته من جروح في الرأس والوجه. وقد كشف التقرير الطبي والصور الفوتوغرافية التي نشرتها الصحافة المحلية عن وجود عمليات قطب جراحية في ثلاث أماكن في الرأس وفي الأنف، وكدمات وتورم حول العينين وخلف الإذن اليسرى وفي الظهر. وقد تم إخراج عباس من المستشفى في الساعة 6:40 صباحا، ولكن ونتيجة لتدهور حالته الصحية مجددا واستمرار النزيف تم نقله بواسطة سيارة الإسعاف إلى مستشفى السلمانية الحكومي، حيث بقي تحت العلاج لمدة 3 أيام (مرفق نسخ من التقارير الطبية والصور الفوتوغرافية)

وأثناء وجوده في المستشفى، ابلغ عباس الصحافة والشرطة ومركز البحرين لحقوق الإنسان بأن مجموعة من الملثمين أوقفوا سيارته عند اقترابه من منزله في قرية العكر، وقد حاصرته عدة سيارات وتم إخراجه بالقوة من سيارته وضربه بعنف بواسطة عصي خشبية وأدوات حادة لم يتمكن من رؤيتها[1]. وقد تقدمت عائلة عباس ببلاغ لدى الشرطة، وبتاريخ 8 يوليو نظمت العائلة اعتصاما احتجاجيا أمام الديوان الملكي للمطالبة بالكشف عن الجناة.

السلطة تؤكد وقوع الاعتداء ولكن بتفاصيل مختلفة[2]:

بتاريخ 8 يوليو الجاري، عقد فاروق المعاودة المدير العام لقسم التحقيقات الجنائية مؤتمرا صحفيا قال فيه بأنه لا صحة للادعاء بأن عباس قد تعرض للاعتداء من قبل أشخاص ملثمين، و إنما تم ضربه من قبل بعض الأشخاص المقيمين بقرية جو، وذلك بسبب مرافقته في سيارته لخادمة تعمل بالقرية.

وقال المعاودة بان الوزارة قد حققت في القضية وقد تبين بأن عباس علي - وهو موظف جديد بوزارة الداخلية- وبرفقة زميل له يعمل عسكريا بالوزارة، وفي حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل قد اصطحبا بواسطة السيارة خادمة آسيوية من منزل كفيلها وذهبوا إلى مرقص ليلي. وفي الساعة الخامسة قام عباس بإرجاع الخادمة إلى منزل كفيلها، حيث تفاجأ الاثنان بوجود الكفيل والجيران بانتظارهم. وحالما رأوا عباس قاموا بضربه قبل ان يتمكن من الفرار. و أضاف المعاودة بأن الكفيل اخذ الخادمة الى مركز الشرطة، وانه سيتم إبعاد الخادمة قريبا.

وقد أكد المعاودة عدم وجود أبعاد سياسية للحادثة. وإنها مجرد قضية مرتبطة بالحصول على المتعة بشكل غير قانوني. وان السكان كانوا غاضبين لانهم شعروا بأنه قد تم التعرض لكرامة واحد منهم (أي الخادمة الفلبينية). و أضاف المعاودة بأنه سيتم معاقبة الموظف العسكري (زميل عباس) بسبب عدم احترامه للقوانين رغم كونه شرطيا، حيث انه ساعد عباس بالذهاب معه لاصطحاب الخادمة بدون علم كفيلها، وذلك يعتبر جريمة(!).

قال المعاودة ذلك للصحافة في وجود الخادمة التي كان يبدو عليها الذعر. وقد أخبرت الخادمة إحدى الصحف بأنها تعرفت على عباس لمدة اسبوع فقط، وإنها قد قامت بالاتصال به بعد الحصول على رقم هاتفه من إحدى صديقاتها، وأنها تعتبره مجرد صديق وإنها كانت المرة الأولى التي تخرج فيها معه للمرح.

اعتقال الضحية(!)

استدعت النيابة العامة عباس بالرغم من وضعه الصحي وكونه في إجازة مرضية. وقد ابلغ المحامي محمد المطوع مركز البحرين لحقوق الإنسان بأنه وفي يوم 10 يوليو اصطحب عباس إلى مبنى النيابة العامة. وبعد انتظار دام ساعة ونصف دون فائدة، قررا مغادرة المبنى والعودة في اليوم التالي. ولكن المحامي تفاجأ فيما بعد حين علم بان عباس لم يرجع للمنزل ذلك اليوم وان عائلته قد فقدوا الاتصال بهاتفه المحمول.

وبتاريخ 10 يوليو، قرر وكيل النيابة نايف يوسف حبس عباس 7 أيام على ذمة التحقيق، بعد أن وجهت إليه النيابة ''تهمة البلاغ الكاذب''، وذلك بعد أن استمعت النيابة إليه كمدع، وحققت معه في جلسة مطولة استمرت أكثر من 3 ساعات متواصلة. من جهته، نفى عباس حقيقة الواقعة التي سردتها وزارة الداخلية، مؤكدا أنه "تعرض للضرب من أشخاص مجهولين". وبحسب النيابة، اتضح من الهاتف النقال الخاص بالخادمة الأسيوية، أنها أجرت اتصالات مع رقم هاتف عباس، وهو ما أنكره عباس. واستندت النيابة العامة على المادة (233) من قانون العقوبات والتي تنص على (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التي لا تتجاوز خمسين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين من أبلغ السلطة القضائية أو الإدارية عن جريمة يعلم أنها لم ترتكب أو أدلى في شأنها أمام سلطة الضبط القضائي أو التحقيق الابتدائي بمعلومات غير صحيحة وهو يعلم بذلك) [3] وصرح وكيل النيابة إن عباس اقر له بأنه أخفى بعض المعلومات لإخفاء علاقته بالخادمة عن عائلته[4]. ولكن عباس نفى ذلك.

معلومات ذات صلة بالقضية: حملة تستهدف مواطنين موظفين بوزارة الداخلية:

تم توظيف عباس عبدعلي بوزارة الداخلية في العام الماضي ضمن العشرات من المواطنين العاطلين، وذلك بعد انتقادات واسعة لوزارة الداخلية بسبب سياستها الطائفية في التوظيف، وسلسلة من أعمال الاحتجاج التي قام بها العاطلون. ونتيجة لذلك تم في نوفمبر 2005 اختطاف موسى عبدعلي والاعتداء عليه من قبل عناصر يعتقد بأنها من قوات الأمن، وموسى هو شقيق عباس عبدعلي. ويقبع موسى حاليا هو وعدد من الناشطين بلجنة العاطلين في السجن بتهم تتعلق بالمشاركة في تجمعات غير مرخصة. ومن بين المعتقلين اثنان من الموظفين بوزارة الداخلية: حسن عبدالنبي، 25 عاماً، سترة، (المنسق السابق للجنة العاطلين وكان قد تعرض للاعتداء والاختطاف سابقا من قوات الأمن) وعبدالأمير مدن، 25 عاماً، المعامير.

وقبل الاعتداء على عباس بيومين وجه أحد الموظفين الجدد بالوزارة رسالة إلى وزير الداخلية يشكو فيها من سلسلة من المضايقات والتهديدات التي تعرض لها مؤخرا بما في ذلك توقيفه يوم 2 يوليو الجاري، حيث قال بان ضابطا كبيرا بالتحقيقات الجنائية حقق معه ووجه له تهديدا بالقتل (مرفق نص رسالة الموظف للوزير). وقد تلقى مركز البحرين لحقوق الإنسان شكاوى من موظفين بوزارة الداخلية بأنهم يعانون من المضايقات وتدهور وضعهم الوظيفي لاسباب طائفية (راجع بيان المركز بتاريخ البحرين: 3 يونيو 2006).

Ref. Gulf daily News 7 July 2006 [1]

[2] Bahrain Tribune 9 July 2006

[3]Alwaqt daily, July 11, 2006

[4] Ref. Bahrain Tribune 13 July 2006

صورة آثار الضرب على رأس الضحية

الحكومة تتعامل مع المنفيين العائدين كأصحاب حاجات وليس حقوق

وتحاول الاستعانة بممثلي العائدين لإغلاق الملف وإضفاء المشروعية على سياستها

26 يونيو 2006

تابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق قرار وزيرة التنمية الاجتماعية إلغاء نتائج الجهود والمفاوضات السابقة بين الحكومة ولجنة العائدين والاكتفاء بتقديم "مساعدات ومعونات" للعائدين الذين يعانون من التعطل أو عدم القدرة على العمل أو أزمة سكن. كما تصر الوزارة على الاقتصار على العائدين بعد عام 2001 وليس من عادوا قبل ذلك. وقد أعلنت الوزارة عن فتح باب التسجيل للعائدين الراغبين في تلقي تلك المساعدات، مما يعني عمليا تجاوز اللجنة والتعامل المباشر بين الحكومة وبين أصحاب القضية كأفراد. إلا أن الوزارة قامت بإدخال بعض أعضاء لجنة العائدين في لجان تنفيذية دون أن يتم التشاور معهم في السياسة الجديدة، ودون أن يكونوا شركاء في القرار، مما يجعل وجودهم في تلك اللجان رمزيا، ويجعل منهم غطاءا يمكن الحكومة من هدفها الأساسي وهو إغلاق ملف المنفيين العائدين عبر تحويلهم إلى متلقي معونات ومساعدات بدلا من الاعتراف بالبعد الحقوقي لقضيتهم وضرورة تعويضهم جميعا وبشكل عادل.

إن العائدين إلى الوطن هم عدة مئات من الأفراد والأسر الذين تم انتهاك حقوقهم أبان عهد أمن الدولة عبر إبعادهم قسريا أو حرمانهم من حقهم في العودة لبلدهم. وتم انتهاك حقوقهم مرة أخرى منذ عودتهم إلى الوطن قبل 6 سنوات عبر المماطلة في جبر الضرر الذي لحق بهم، وعدم مساعدتهم في توفير مستلزمات الحفاظ على كرامتهم وحاجاتهم الأساسية. وقد شكلوا لجنة تتحرك للمطالبة بحقوقهم، كما تم طرح قضيتهم في شهر إبريل الماضي ضمن ورشة إقليمية دولية بشأن العدالة الانتقالية نادت بضرورة تعويضهم معنويا وماديا كجزء من عملية المصالحة الوطنية.

لقد مرت قضية العائدين خلال السنوات الست الماضية بعدة مراحل كانت مليئة دائما بالوعود الحكومية غير الجادة. ففي بداية عودتهم - وحين كانت السلطة بحاجة إلى أجواء التوافق والمصالحة - جرت مفاوضات بين لجنة تمثل العائدين ومستشار الملك الذي ابلغ اللجنة بأنه قد تم تخصيص ميزانية كبيرة لغرض سد حاجات العائدين المتعلقة بالعمل والسكن والتعويض عن سنوات الحرمان. وقامت اللجنة في سبيل ذلك بتوثيق المعلومات المطلوبة. وبعد مفاوضات طويلة ولقاءات متعددة مع المسؤولين تبين بأنه ليس هناك ميزانية مخصصة، ولكن الحكومة عملت على تقويض عمل اللجنة عبر توظيف عدد قليل من العائدين في مناصب حكومية، وهو اسلوب دأبت الحكومة على استخدامه لإفساد أي تحرك جماعي للمطالبة بالحقوق.

ولكن العائدين اجتمعوا مجددا وانتخبوا ممثلين عنهم، وقام هؤلاء بجهد كبير استمر أكثر من عامين من الاتصالات واللقاءات بالمسؤولين، وقد أثمر ذلك الجهد قبل عام واحد تقريبا التوصل إلى اتفاق مفصل مع الحكومة وتشكيل لجنة وزارية عليا لتنفيذ الاتفاق. ولكن الاتفاق لم ينفذ أيضا، مما دفع أعضاء اللجنة إلى التهديد بالاستقالة، وذلك يعني بان أصحاب القضية سيلجئون لوسائل الاحتجاج والضغط بدلا من اسلوب التفاوض عبر القنوات الحكومية، وبان الملف سيتم نقله إلى الجهات الدولية. وفجأة خرجت وزيرة الشئون الاجتماعية بمشروع المساعدات.

وبما إن الوزارة لم تتفاوض في برنامجها الحالي مع ممثلي العائدين، فليست وظيفة هؤلاء تنفيذ برنامج الوزارة، وهي ليست في حاجة لهم في ذلك. وان أعضاء اللجنة لا يأخذوا قراراتهم من الوزارة، و إنما هم وكلاء عن أصحاب القضية الذين انتخبوهم، ويجب أن يرجعوا لهم في تحديد مسار وبرنامج عمل اللجنة لضمان حقوق العائدين التي تضمنها الشرائع الدولية وتقتضيها العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يرى بأن قرار الحكومة بتقديم مساعدات ومعونات للأسر التي تعيش ظروف معيشية صعبة أمر ضروري وعاجل ويجب أن يستمر وان يشمل الجميع، إلا انه ليس تعويضا حقيقيا ولا معالجة حقوقية لملف العائدين. وكان الأحرى بالحكومة أن تقوم بواجبها في تقديم مثل هذه المساعدات كإجراءات عاجلة في بداية عودة المنفيين وليس بعد 6 سنوات من المعانات وامتهان الكرامة، وهذه الفترة بحد ذاتها تستدعي جبر الضرر والتعويض. وان مركز البحرين لحقوق الإنسان سيعمل بالتعاون مع لجنة العائدين وغيرها من الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي على مواصلة التحرك لضمان حقوق المنفيين العائدين وفقا للمعايير والاعراف الدولية.

حزمة من القوانين سيؤدي تطبيقها لتكريس تحول البحرين الى مملكة الصمت الخوف

تغليف التسلط بالديمقراطية سيؤدي لمزيد من الإحباط والتطرف

يدعو مركز البحرين لحقوق الإنسان المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات، والمهتمين بالإصلاح الحقيقي في البحرين إلى اتخاذ تدابير عملية لمواجهة القوانين التعسفية التي يقوم بتمريرها مجلسا الشورى والنواب. ويتضمن ذلك محاسبة الكتل والنواب وأعضاء الشورى الذين وافقوا على تلك القوانين، بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو الطائفي. وتتمثل المحاسبة بالضغط الاجتماعي الشعبي والحصار السياسي والعمل على إسقاط هؤلاء الأفراد والمجموعات السياسية التي تقف خلفهم في أية انتخابات قادمة. وذلك ليكونوا عبرة لغيرهم، ولكي لا تستمر حالة الفساد السياسي المتمثلة في تقديم المصالح الذاتية والفئوية والعلاقات مع المتنفذين في السلطة على حساب حقوق الإنسان وحرياته.

لقد اقر مجلسا الشورى والنواب خلال الأيام الماضية قانونين، الأول يقيد حرية التجمع، والآخر يتيح للسلطة بإسم مكافحة الإرهاب إيقاع عقوبات بخصومها السياسيين تصل إلى المؤبد أ و الإعدام. وقد سبق للمجلسين أن أقرا قانونا يمنع الأحزاب ويقيد عمل المجموعات السياسية. كما إن المجلسين بصدد تعديل قانون يقيد عمل الجمعيات الأهلية، وقانونا آخر يقيد حرية الصحافة. وتتكامل مجموعة هذه القوانين ما جاء في باب جرائم أمن الدولة من قانون العقوبات والذي يضع عقوبات متشددة على ممارسة الحريات العامة مثل التنظيم والتجمع والاتصال بالخارج والتمويل والتعبير عن الآراء السياسية..الخ.

جميع القوانين الجديدة تم تقديم مسوداتها من قبل الحكومة نفسها، وتم تمريرها عبر مجلس النواب "المنتخب" ومجلس الشورى المعين دون تغييرات حقيقية، و أحيانا دون مناقشة. ولم يتم الأخذ بمرئيات الجمعيات السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني. كما لم يتم وضع أي اعتبار لاحتجاجات ورسائل المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها منظمة الامم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس واتش.

وباكتمال هذه المنظومة من القوانين تكون الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في خطرو تحت رحمة فئة صغيرة من الذين يمسكون بالسلطة، وتمكنهم من استخدام سلطاتهم الواسعة ونفوذهم السياسي والمالي لتسخير إمكانيات الدولة واستخدام أجهزة الأمن والقضاء والتحكم في وسائل الإعلام والتلاعب بالعملية التشريعية والسياسية، بما يحفظ مصالحهم السياسية ويغطي على الفساد، ويمكنهم من القضاء على خصومهم السياسيين، وذلك في غياب سلطات حقيقة للتشريع والرقابة والقضاء، وفي ظل مجموعات سياسية تم العمل على إفسادها أو احتوائها أو إضعافها، وبوجود هياكل لمنظمات مجتمع مدني لا تستطيع ان تدافع عن وجودها، فضلا عن قدرتها على ممارسة الضغط باتجاه الإصلاح الحقيقي أو الدفاع عن الحريات وحقوق الآخرين

وتكمن خطورة هذه القوانين المتشددة في التالي:

- إن إقرارها يتم عبر من يعتبرون أنفسهم ممثلون للشعب، وذلك يجعل "الديمقراطية" في تضارب واضح مع معايير حقوق الإنسان. تعتقد حكومة البحرين بأن إقرار هذه القوانين عبر البرلمان سيعفيها من المسؤولية أمام المجتمع الدولي.
- إن الجمعيات السياسية والأهلية قد أثبتت عجزا كبيرا عن المقاومة الفعلية لتلك القوانين، بالرغم من إنها تهددها بشكل مباشر في وجودها وتحد من قدراتها، واقتصر دور تلك الجمعيات على التصريحات والبيانات دون فاعلية حقيقية.
- إن تطبيق هذه القوانين سيتم بطريقة انتقائية- وربما مع توظيف الحكومة للاختلافات الطائفية والسياسية- حيث يتم في كل مرة استهداف أفراد ومجموعات قلائل، لتقديمهم كأمثولة لتخويف وتطويع غيرهم.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يحذر من أن تغليف الاستبداد والتسلط بشعارات ومظاهر خادعة للديمقراطية حقوق الإنسان، ليس فقط سيحول دون حل الأزمات العميقة التي تعيشها البلاد، بل انه سيعمق انعدام الثقة في مؤسسات الدولة وفي العملية السياسية وفي الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، ويدفع الناس للإحباط والتشدد والتطرف في سبيل الحصول على حقوقهم وحرياتهم.

العائلة الخليفية الغازية تبذر موارد البحرين على مرتزقتها لتلميع صورتها وملاحقة النشطاء

لازالت القوائم البحرينية السوداء، التي تضم النشطاء والمعارضين السياسيين والتي ظلت توزعها الأجهزة الأمنية للعائلة الخليفية على مداخل دول المنطقة، فاعلة بغية الحد من حق اولئك المواطنين في حرية التحرك وكذلك لإحداث المزيد من الإهانة والإذلال والمعاناة لهم ولذويهم. وفي مدة لم تتجاوز أسبوعين، تم توقيف كل من مجيد ميلاد، ونزار القارئ، ومحمد جميل الجمري وعبدالغني المسباح علي الحدود الكويتية. برغم كل المخاطبات والرسائل المختلفة من داخل وخارج البحرين التي تم توجيهها للسلطة بخصوص هذا الملف، لازالت العائلة الخليفية تتجاهل كل ذلك وتتنكر لحق المواطنين في السفر والتنقل ضاربة عرض الحائط أبسط حق من حقوق الإنسان. إن هذه المسلكية ليست غريبة على النظام الدكتاتوري في البحرين، برغم من تشدقه بعناوين الديمقراطية البراقة ورعاية حقوق الإنسان، كما تعهدت به للدول التي رشحتها لعضوية مجلس حقوق الإنسان الجديد.

توزيع رسالة مشتركة وجهت لرئيس مجلس حقوق الإنسان الجديد من لجنتي أهالي سجناء الرأي والعاطلين مطالبين إياه بالتدخل السريع

وفي نفس الإطار، فقد ضاقت العائلة الخليفية ذرعاً بدور النشطاء في اجتماع الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، حيث تم توزيع رسالة مشتركة الى رئيس مجلس حقوق الإنسان الجديد من لجنتي أهالي سجناء الرأي والعاطلين مطالبين إياه بالتدخل السريع للحد من انتهاكات أجهزة السلطة الخليفية لحقوق المواطنين وكشفت عن الوضع الحقوقي الحقيقي للبحرين. لقد صادف توزيع تلك الرسالة اليوم المخصص لكلمة الوفد الرسمي البحريني حيث فضحت كذبه ومحاولته تضليل الرأي العام عن الوضع الحقوقي في البحرين، مما حدى بمرتزقته للاسراع لإدارة جلسة المجلس بغية سحب نسخ الرسالة المتوفرة للوفود الرسمية عند مداخل غرفة إجتماعاتهم. لقد كان تحرك الوفد غبياً وملفتاً ودليلاً على عدم القدرة على كتم صوت المظلومين والمسحوقين داخل السجون الخليفية الذي جلجل أروقة مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

في ذات الشأن، لم تتوقف حملات العائلة الخليفية باستخدام أموال الموارد النفطية في شراء الضمائر والذمم التي سعت بكل جهدها لرد الجميل لأسيادها بمحاربة النشطاء والمدافعين عن الحقوق، وبتجميل الصورة القبيحة لظلم وعسف العائلة الغازية في نظر المنظمات الدولية. لقد أخفق أولئك في تحركاتهم التي كانت تلاحق النشطاء أينما حلو وكان لوعي المنظمات الحقوقية بلغة مرتزقة العائلة الخليفية الذين حاولوا استعمال لغة حقوقية فجة كشفت عن صاحبها، وكانت محل استهجان ورفض.

في محاولة لأسكات صوت المحرومين والمسحوقين من شعب البحرين، تواصل حكومة العائلة الخليفية في الحديث عن مشاريع اسكانية ليس لها وجود في مناطق الحرمان هي: دار كليب، سماهيج، جزيرة النبيه صالح، السهلة، الشاخورة، النويدرات، عراد، سلماباد، توبلي، جد الحاج، بلاد القديم، سترة، المالكية، الصالحية، عالي، كرانة، جنوسان، وبوقوة. يأتي الإعلان عن هذه المشاريع الخيالية في محاولة لتخدير أبناء الشعب وشد انتباههم عن برامج تغيير التركيبة السكانية وتوطين المرتزقة من أصقاع الأرض والذي يجري بوتيرة متسارعة في ظل الحديث عن الانتخابات الصورية القادمة. ففي الوقت الذي يعيش المواطنون في هذه المناطق حلم الحصول على سكن ملائم من خلال قوائم الإنتظار التي تجاوزت 44 ألف طلب إسكاني يعود بعضه للعام 1992م، يتم وهب المرتزقة المجنسين البيوت والسكن فور توطينهم أو وصولهم من بلدانهم بينما يعاني المواطن المرارة والإذلال لكثرة مراجعة وزراة الإسكان.

وفوق كل ذلك، وفي ظل التضييق على المواطنين في أرزاقهم والتدني الملحوظ في مستوى الخدمات العامة، تصدر الأصوات بكل صلافة وبجاحة من أبواق العائلة الخليفية، ليس فقط لتوطين المرتزقة ومنحهم الوظيفة والسكن، بل لدفع آلاف الدنانير لدول بلدانهم الأصلية في قبال إسقاط التجنيد عنهم في تلك البلدان. أي مهزلة أكبر من ذلك!؟ فهؤلاء المرتزقة وبعد ان يتم وهبهم العطايا والمنح، وبدلاً من أن يخدموا في بلدانهم، تقوم العائلة الغازية بجلبهم لمسخ هوية البحرين، واستخدامهم في مواجهة الأحرار من أبناءها، وتوزيع موارد البحرين وثرواتها على أولئك المرتزقة بدلا من تسخيرها لرفاهية الشعب الأصيل.

وكيف يتم توزيع ثروات البحرين على أبناءها عندما تسعى العائلة الغازية لتمرير ميزانية الدولة بشكل مريب يعبر عن محاولة للتغطية على الفساد الذي تقوده شخصيات قيادية في الحكم والعائلة الخليفية لسرقات متضمنة في شكل مشاريع مالية ضخمة وكذلك في التعمية على مدخولات النفط الحقيقية. ففي الوقت الذي يتم اعتماد الميزانية على مدخول النفط بقيمة 40 دولارا للبرميل، في حين يتجاوز سعره 70 دولار في الأسواق العالمية، يتم من جهة أخرى اخفاء ارقام الإنتاج الحقيقي لحقول النفط. فالبحرين تنتج النفط من حقلين هما: أبوسعفة، وحقل البحرين، وبحسب تقرير الحكومة الخليفية تبلغ كمية إنتاج حقل أبوسعفة 150 ألف برميل يوميا، بينما تبلغ كمية إنتاج حقل البحرين 37 ألف برميل يوميا. والحقيقة المعروفة أن أن شركة «أرامكو »التي تقوم باستخراج حصة البحرين من نفط حقل «أبوسعفة »قد ضاعفت الإنتاج الى 300 ألف برميل يومياً. فأين يذهب ريع 150 ألف برميل يومياً، إذا ما أخذ في الإعتبار السعر الحقيقي للنفط بقيمة لا تقل عن 70 دولار للبرميل؟

اعتمدت الميزانية على مدخول النفط بقيمة 40 دولارا للبرميل، في حين يتجاوز سعره 70 دولارا في الأسواق العالمية

إن هذه المدخولات النفطية التي تتجاوز 10 مليون يومياً تذهب لجيوب المتنفذين من العائلة الخليفية بشكل أساسي وعلى رأسهم الشيخ حمد بن عيسى-رأس الدولة- وعمه الشيخ خليفة بن سلمان- رئيس الوزراء، وولي العهد الشيخ سلمان- المعروف بشيخ بحر- والذي يقود مشاريع ذات مدخولات فلكية في البحر (مشروع المدينة الشمالية، مشروع توسيز وغيره). وقد أصدر شيخ بحر مؤخراً قرار بتكوين شركة جديدة قابضة تركز على "تحسين العائد على الاستثمارات الحكومية المختلفة داخل وخارج البحرين " ويترأسها أحد أفراد العائلة الخليفية، كالعادة.

إن الجل الأكبر من المدخولات المسروقة من أموال الشعب، تذهب في جيوب أفراد العائلة الغازية بقصد الثراء والتمكين، على حساب أبناء الشعب المحرومين من أبسط أنواع العيش الكريم، وليس لهم غير الأحلام بمشاريع على البحر تسمن الخليفيين ومن يأتمر لخططهم في تغيير التركيبة السكانية وتفقير الشعب وملاحقة المطالبين بحقوقه أينما ذهبوا.

حذار من الانخراط في مشاريع المحتلين - التتمة من ص 1

يكتفي بقمع شعوبها، بل يسعى باستمرار لتغيير تركيبتها البشرية، بازاحة ابنائها الاصليين، واستبدالهم بمستوطنين جدد يأتي بهم من أقاصي الارض. هذا ما حصل في فلسطين، وكاد يحدث في لبنان، لولا وعي المقاومة وصمود حزب الله.
لقد صنعت المقاومة الاسلامية حتى الآن ما عجز عن صنع الآخرون. فالشارع العربي والاسلامي استعاد بعض التوازن بعد ما أصابه من اختلال بسبب إعلان الحرب الطائفية في العراق، وبدأ يتراجع عن مسايرة الطائفيين والتكفيريين، واستعادت ذاكرته ان الذين يهددون أمن المواطن العربي المسلم ليس شيعة العراق بل اطراف ثلاثة دخلت في تحالف شيطاني ضد الشعوب: قوات الاحتلال والولايات المتحدة الامريكية والحكام المستبدون. هذه حقيقة ليست جديدة، ولكنها طمست بفتنة طائفية مدعومة من ذلك التحالف غير المقدس، التي قررت المقاومة الاسلامية القضاء عليها برفع معنويات الشعوب، وتوجيه البوصلة الى حيث مصادر الخطر الحقيقي على وجود الامة.

على صعيد آخر، فقد نجح صمود الثلة الباقية من المناضلين في بلدنا في كشف جانب آخر من الهوية الخليفية التي تفقوت على الصهاينة في اساليب القضاء على الهوية وشرعنة ا لاستبداد وقوانين القمع والتصفية. فبعد فرض قانون الارهاب الخليفي، وإقراره من قبل اعضاء مجالسه التي اصبح افرادها مستعدين لتقديم شهادات الزور لهذا النظام الارهابي المقيت، تحرك المناضلون ليس لافشاله فحسب، بل لكشف حقيقة هذا النظام امام العالم. وقد أصدرت الجهات المختصة بالامم المتحدة بيانا ضد هذا القانون، وطالبوا العائلة الخليفية الظالمة باعادة صياغته بشكل جوهري، وافراغه من تشريع قتل ابناء البحرين ظلما وعدوانا. انها خطوة اخرى ناجحة، بعون الله وتوفيقه، بعد النجاح الذي حققه اولئك الصامدون، عندما استصدروا عن لجنة مكافحة التعذيب العام الماضي توصية تطالب العائلة الخليفية الجائرة باعادة صياغة القانون 56 بشكل يلغي حصانة مرتكبي جرائم التعذيب.

لقد فشل آل خليفة وعملاؤهم، مرة أخرى، في قوانينهم، التي اصبحت في نظر ابناء البحرين والمنظمات الحقوقية الدولية، أكثر خطرا على الحريات من قانون "امن الدولة" السيء الصيت. وتأكدت للكثيرين مقولة مهمة وهي ان عهد الشيخ حمد يفوق عهد اسلافه في قمعه واستبداده وديكتاتوريته وطائفيته، وسياساته الاستئصالية. ويتوقع ان تتواصل جهود المخلصين من ابناء هذا الوطن المبتلى بعقلية الاحتلال الخليفية، لتخليص البلاد والعباد من هذه العقلية، وذلك بافشال مشاريعها، وعدم مسايرة مشاريعها السياسية التي لن تنتج الا امثال اعضاء مجالس الشيخ حمد الحاليين الذين أقروا كافة القوانين القمعية التي فرضتها العائلة الخليفية المجرمة، ابتداء بالدستور الخليفي، وقانون الجمعيات وقانون الصحافة، وقانون التجمعات، وآخرها قانون الارهاب. فبعد الاداء السيء للمجالس التي شكلها الشيخ حمد لتشريع الاحتلال الخليفي، كيف يمكن لمواطن ان يعتقد ان بالامكان احداث التغيير من داخل هذه المجالس، او ان مسايرة هذه العائلة المجرمة سوف يغير نمط تفكيرها واساليب تعاملها مع ابناء البحرين؟ لقد اصبح من الضروري العمل الجاد لازالة المساحيق عنها اولا، وإبطال مفعول وسائلها التخديرية ثانيا، وإعادة حالة الوعي والصمود الى الجماهير التي تشعر بالإحباط ثالثا، وتعميق الشعور بنصر الله وحتمية انتصار المستضعفين، ان هم صمدوا في مواقفهم ولم يسايروا الظالمين، رابعا.

أيها المواطن الكريم:
بادر بالتعبير عن موقفك الذي يرفض المشروع الخليفي في البحرين برمته، الذي لا يختلف في أطره العامة عن المشروع الصهيوني في فلسطين، واياك ان تنساق للمقولات المخدرة من نوع "التغيير من الداخل" بعد ان رأيت بعينيك ان من دخل مشاريع النظام اصبح شريكا له في ظلمه واستبداده، وقبل بالعبودية له، وأقر قوانينه التعسفية التي رفضها أحرار العالم، لانها تناقض القيم والمعايير الدولية. كان الله في عونك، وانت تخوض معركة الوجود في ظل عقلية الاحتلال الخليفية.

أدميَ القلب و جاش الخاطر

بقـــلم وردة المهتدي

أدميَ القلب و جـاش الخـــاطر — و بـكـى الـعـاذل والـمـسـتـعـذر
أي حـال نـحـن مـنـه نشـتـكـي — أي حـــرٍّ بيننـــا لا يثأر ؟؟
أي شـعـرٍ سـوف أرويـه لـكـم ؟ — و الـقـوافـي مـن جـراحـي تـقـطـر
خـافـق الـروح يـغـنـي صـارخـا — و بـأمـواج الأسـى يـنـفـطـر
أي جـرح بـات فـي أعـمـاقـنـا — نَـزَفَ الـكـونُ لـه والأبـحـرُ؟
أي عـدلٍ نـرتـجـي مـن واقـع — أي ترشـيح لـــــه ننتظر؟
أي شـــورى أي نـــوّاب غـدا — قـدرا عـنـد الأمـانـي يسـخـر؟
أي تـجـنـيـس مـحـا أحـلامـنـا — و رمانا جـــــذوة تنفجـــر
أي فـقـر ذلـنـا فـي أرضـنـا — غـربـة مـن غـربـة تسـتـعـر

يـا بـلادي صـوّبـيـنـي لـم أمـت — إن مـوت الـذل عـار أكـبـر
واسـجـنـيـنـي و ابـعـديـنـي عـنـوة — إن عـزم الـحـر لا يـنـكـسـر
كـم شـهـيـد عـاش فـي أذهـانـنـا — و انطـــــوى شما أبيّا يذكـــر
كـم أسـيـر فـي أوال خـطـه — رايـــــة بـراقـة لا تنكـــــر
"قـمـبـر" يـا شـمـعـة الـحـق الـتـي — ســـــوف نحذو حذوها يا " قمبر"
لـم تـمـت يـا نـفـحـة خـلابـة — بجنان الخلد عـــــطرا تغمـــر
وبـ"هـانـي" كـل حـلـم سـافـر — قـد قـطـفـنـاه و نـبـت مـزهـر
و" حـمـيـد " و" نضـال" نـهـجـنـا — و "حســـــين" نشوة تختمـــر
ولـنـا فـي كـل رمـز أسـوة — كلما عـــاد الأسى تنفجـــــر
أمـتـي لا تـيـأسـي بـل قـاومـي — و بآمالك دنيـــــا تمطـــــر
لا تصيخي السمع بل لا تسمعي — كـل داع و عـمـيـل يـهـدر
و ارفـعـي الـرأس عـلـوا شـامـخـا — و إليـــــك الله حتما ينصـــر